الفصل الأول

الإصلاح السياسي مدخل نظري

obeikandl.com

obeikandl.com

مفهوم الإصلاح السياسي:

يعد مفهوم الإصلاح السياسي **Political reform** من المفاهيم الحديثة نسبيًا حيث تخلو موسوعة العلوم الاجتماعية من تعريف محدد لهذا المصطلح ومن بينها علم السياسة ويأتي ذلك في إطار أن مضمون الإصلاح السياسي يختلف ويتفاوت من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس المجتمع وذلك بحسب طبيعة المشاكل التي يواجهها هذا المجتمع.

والتي تثير الحاجة إلى الإصلاح، ومن ثم فإن مفهوم الإصلاح السياسي يتميز بالمرونة وبالتالي يمكن تناوله في ظل أطر فكرية ومجتمعية مختلفة.

وطبقًا لوثيقة الإسكندرية المنبثقة عن مؤتمر " قضايا الإصلاح العربي.. الرؤية والتنفيذ " فإن الإصلاح السياسي يعني " جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدمًا وفي غير إبطاء وتردد، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية "[1].

فوفقًا لهذا التعريف فإن الإصلاح السياسي يمثل الخطوات الأولى لعملية التحول الديمقراطي **Democratic Transition** ومن هنا كان الارتباط بين مفهومي الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، فالإصلاح السياسي يخلق المناخ الملائم لعملية التحول الديمقراطي، والتحول الديمقراطي يشير إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي والتحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية[2]، كما يعني الإصلاح السياسي " حزمة من الإجراءات السياسية التي تشكل

---

(١) وثيقة الإسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي.. الرؤية والتنفيذ، مارس ٢٠٠٤، ص ٥.

(٢) شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية في: مصطفى كامل السيد "محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٦) ص ص ٥٠٥، ٥٠٦.

الانتقال إلى النموذج الجيد للحكم بالمفهوم الليبرالي "[٣]، ويرى البعض أن الإصلاح السياسي هو "خلق الأداة الفعالة للقيام بإصلاح في النظام السياسي أو الدستور أو النظام العام داخل بلد من البلاد"[٤]، كما يشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة الفعالية والقدرة على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة[٥]، كما يشير مصطلح الإصلاح السياسي إلى "التغير السياسي Political change والتحول في الأبنية أو العمليات أو الأهداف التي تؤثر في توزيع وممارسات القوى الحاكمة في المجتمع بشكل سلمي عكس الثورة أو الانقلاب"[٦]، ويذهب البعض إلى أن مفهوم الإصلاح السياسي يعني "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها، واستناداً لمفهوم التدرج، أو هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً"[٧].

كما يرتبط هذا المفهوم بانتقال النظام السياسي من حالة تتركز فيها سلطة اتخاذ القرار في مواقع محدودة بأعلى النظام السياسي إلى حالة أخرى يتم فيها تداول السلطة بين النظام ومختلف قوى المجتمع[٨]، ويرى علي الدين هلال أن الإصلاح السياسي بالمعنى التاريخي

---

(٣) هند مصطفى علي محمد الشلقاني: الإصلاح السياسي في خطاب المرأة المصرية ١١١٢ ـ ١٩٥٢ دراسة في خطابي ملك حفني ناصف وهدى شعراوي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٥.

(٤) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، د.ن) ص ٢٢.

(٥) محمد سعد أبو عامود: محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية في: مصطفى كامل السيد "محرر": الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ٥٣٥.

(٦) نيفين مسعد "محرر" علي الدين هلال "مشرف" معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦) ص ص ١١٠ – ١١١.

(٧) أمين المشاقبة، وشملان العيسي: الإصلاح السياسي في دول الخليج، في: مصطفى كامل السيد "محرر": الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٨) حنان قنديل: عملية الإصلاح السياسي في مصر بين النظرية والممارسة في: مصطفى كامل السيد "محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ٤٧٨.

يعني أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية وتطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، بينما بالمعنى المثار حاليًا فهو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف للانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل[٩].

المداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي:

توضح مراجعة الأدبيات العامة لعلم السياسات المقارنة أن هناك أربعة مداخل نظرية رئيسة لتفسير عملية الإصلاح السياسي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها وذلك كالتالي:

١ـ **مدخل التحديث Modernization**: ويرتبط هذا المفهوم بما حدث في أوربا في مرحلة عصر النهضة ومن ثم أصبحت نظريات التحديث هي محاولات لتعميم عصر النهضة بكل آلياته على كافة المجتمعات الساعية نحو الرقي بذاتها، ومن ثم تم تحديد ثلاثة أبعاد لعملية التحديث، تبدأ بالتطور التكنولوجي، ثم البعد المؤسسي التنظيمي وتنتهي بالبعد الاتجاهي الموقفي[١٠].

وينظر أنصار هذا المدخل إلى التحديث كحزمة مترابطة الأبعاد ويظهر ذلك بشكل واضح في المؤشرات التي يستخدمونها في التحديث وهي: زيادة درجة التحضر **Urbanization**، ونمو المعرفة، وانتشار وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية، ويعد آدم سميث، في كتابه " ثروة الأمم " هو أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطًا لازمًا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي[١١]، حيث يرى آدم سميث أن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانيات

---

(٩) علي الدين هلال في: كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني " محرران " ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ط١ (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦) ص ص ٤٨ ـ ٥٠.

(١٠) عبد العزيز شادي: قدرة النظم العربية على البقاء ـ حالتي سوريا وليبيا، في: مصطفى كامل السيد "محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ٣٣٤.

(11) Ake , C.: The Feasibility of democracy in Africa , Dakar: Council for the Development of Social Science in Africa, 2000, p.76

النمو الاقتصادي، بينما تبرز المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظامًا في الربط بين الديمقراطية والتنمية وفق هذا المدخل ـ من خلال الأطروحات التي قدمها عالم الاجتماع السياسي الأمريكي **S. M lipest** عام ١٩٥٩ م في مقالته بعنوان "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" وفي عام ١٩٦٠ م نشر كتابه " الرجل السياسي **Political man** " والذي يعد أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة[١٢].

ويرى **lipset** [١٣]، أن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوربية، والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية واستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة، ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة، ودكتاتوريات مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقًا لثرواتها، ودرجة التصنيع والحضرية، ومستوى التعليم، باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر وديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضًا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية ونتيجة لذلك افترض **lipset** وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، كما أن التنمية الاقتصادية تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتساعد على بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي وهو بذلك يفترض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية.

ونظراً لمحدودية تطور الدراسات الكمية في علم الاجتماع السياسي في تلك الفترة فقد قامت دراسات أخرى بهدف محاولة التحقيق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة **Lipset**، فقد توصل **Bollen and Jakman(1985)**[١٤]، إلى نفس النتيجة

---

(١٢) محمد زاهي بشير المغربي: الديمقراطية والإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات في: كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني "محرران" ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ص ٦٧ـ٦٨.

(13) S. M.. Lipset: Political man: The Social Bases of Politics (Garden city: Newyork , 1960) P.31

(14) K. Bollen , and R. Jakman: " Political Democracy and the size Destruction of income " , American sociological Review, vol , 50 , 1985 , pp- 438 – 457.

التي أوردها **lipset** من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر من ضمن محددات الديمقراطية، حيث توصلا إلى أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة، ثم تواصلت الدراسات لمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، حيث توصلا **Grossman , Noh , 1988**[١٥]، إلى وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحكام للمساءلة أمام المحكومين الأمر الذي يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمرارهم في الحكم.

٢ـ مدخل التحول الديمقراطي[*]: **Democratic Transition**: يشير هذا المدخل إلى التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي من خلال الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، ويرى " **Donnell, and shmitter 1986** "[١٧]، أن مفهوم التحول الديمقراطي يعني المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر تنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، ويعد **Donkwart Rustow**[١٨]، هو أول من استخدم مفهوم التحول الديمقراطي بمعناه الراهن وذلك في مقالته التي جاءت بعنوان " **Transition to democracy** " عام ١٩٧٠م والتي أوضح فيها أن الربط بين التنمية

---

(١٥) محمد زاهي بشير المغربي مرجع سابق، ص ٦٩.

(*) مفهوم التحول الديمقراطي **Democratization** استخدم لأول مرة بواسطة **Bryce** في عام ١٨٨٨م والذي حدد بداية هذه العملية مع مولد الثورة الفرنسية وقد كانت الموجة الأولي للديمقراطية بطيئة الانتشار حيث انتقلت من فرنسا إلى بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٩٠م، ثم إلى معظم الدول الصناعية في عام ١٩١٤م وبعد الحربين العالمتين الأولى والثانية بدأت الموجة الثانية للديمقراطية مع إعلان مبادئ ويلسون وتحرر كثير من المستعمرات، ثم بدأت الموجة الثالثة **the third wave** للديمقراطية أواخر السبعينات في بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا والكتلة السوفيتية " سابقًا " وقد ارتبطت بتحرير السياسات الاقتصادية.

(17) Guillermo,O. Donnell, and Philippe C.Shmitter " Transition from Authoritarian rule: Tentative conclusions about uncertain democracy" (Baltimore: The Johns Hopkins university, press , 1986) pp.6.19.

(18) Donkwart Rustow " Transition to democracy: Toward a Dynamic Model " Comparative Politics , vol, 2, N,3, 1970, pp. 330- 356.

الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية كما افترضها **lipset** كانت بدافع الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، وأشار **Rustow** إلى أن تساؤله يتركز حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول، فقد حدد **Donkwart rustow** استناداً على تحليل تاريخي مقارن لكل من تركيا، السويد، مساراً عامًا تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة والتحول ويتكون هذا المسار من أربع مراحل أساسية هي[١٩]:

١. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تعني مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

٢. المرحلة التمهيدية **preparatory phase** ويمر بها المجتمع القوي وتتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة بما يعني أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع وليس نتاجًا لتطور سلمي بما يعطي دلالة على هشاشة التحول الديمقراطي في المراحل الأولى وعدم استطاعة العديد من البلدان تجاوز المرحلة التمهيدية إلى مرحلة الانتقال والتحول المبدئية.

٣. حيث تبدأ من خلالها عملية الانتقال والتحول المبدئي ويسميها مرحلة القرار **Decision phase** وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

٤. المرحلة الرابعة وفيها تأتي عملية الانتقال والتحول الثانية ويطلق عليها مرحلة التعود **Habituation phase** ويرى **Rustow** أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال اللحظة التاريخية قد يكون ناتجًا عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط وليس ناتجًا عن قناعة ورغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية، ولكن بصورة تدريجية ومع مرور الوقت تتعود الأطراف المختلفة على هذه القواعد وتتكيف معها، فقد يقبل الجيل الأول من أطراف الصراع القواعد الديمقراطية بحكم الضرورة، إلا أن الأجيال الجديدة من النخب السياسية تصبح أكثر قناعة وإيمانًا بالقواعد الديمقراطية، وفي هذه الحالة يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت في المجتمع السياسي.

---

(19) " Anderson L. " ed ": " Transition to democracy "[New York: Columbia University press, 1999] pp.14-33.

وقد تبع ذلك قيام العديد من العلماء المهتمين بعملية التحول الديمقراطي بتطوير المدخل الانتقالي الذي بدأه **Rustow** ومن أشهر المحاولات دراسات**ell 1986nG.O, Don**، **Scottmainwaring 1992,**، و**Yossishain**، و**Juan linz 1995**، حيث بين هؤلاء بشكل واضح مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي، وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانًا وترسخ، ولكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى[٢٠].

ويميز **Samuel Huntington** في كتابه الموجة الثالثة **the third wave** بين ثلاثة أنماط رئيسة للتحول الديمقراطي هي[٢١]:

١ـ **مرحلة التحول Transformation**: وفيها تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي تلعب الدور الرئيس في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي.

٢ـ **مرحلة الإحلال Replacement**: وينتج التحول الديمقراطي في هذه المرحلة ليس من مبادرة النخبة الحاكمة وإنما سيناريو التحول يتمثل في تصاعد نفوذ القوى المعارضة وفي المقابل يحدث انهيار في قوة النخبة الحاكمة، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها أو الإحاطة بها.

٣ـ **مرحلة الإحلال التحولي Transformational Replacement**: وتتم هذه المرحلة عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما، فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السلطوي أو الشمولي إلى نظام ديمقراطي، ووفقًا لتقسيمات**Huntington** فإن معظم مبادرات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي التي شهدتها الدول العربية تنتهي إلى النمط الأول حيث إن مبادرات عمليات التحول قد جاءت من قمة السلطة وبقوة دفع من النخبة الحاكمة، بينما يصنف البعض الآخر عملية التحول الديمقراطي إلى أربعة أنماط هي[٢٢]:

---

(٢٠) محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢١) صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط ١[القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣] ص ص ١٧٩ـ ٢٤٠.

(٢٢) أحمد منيسي: البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي [القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣] ص ٢٥.

١ـ **التحول عبر سقوط النظام**: ويطلق عليها مرحلة الميثاق وفيها تعلن النخبة الحاكمة أسلوب وقواعد جديدة للحكم مرفوعة بتصاعد سخط الجماهير على النظام السياسي.

٢ـ **التحول من خلال التحرير**: ويطلق عليها مرحلة الحوار الوطني أو القومي حيث تتبنى فيها النخبة الحاكمة أسلوب الحوارات القومية للحصول على المساندة الشعبية لسياسات غير مقبولة جماهيريًا، وفي هذه المرحلة تسعى المعارضة إلى مقايضة تأييدها لهذه السياسات بإجراء إصلاحات سياسية.

٣ـ **التحول من خلال صفقة**: ويطلق عليها مرحلة التأكيد على سلطة المجلس التشريعي وفيها تسعى المؤسسة المنتخبة إلى إخضاع السلطة التنفيذية لها.

٤ـ **الديمقراطية المستدامة**: ويتم من خلالها الاتفاق الواسع بين جميع الأطراف على القواعد التي تحكم أداء مؤسسات الدولة المختلفة واحترام استقلالية هذه المؤسسات والتوافق القومي على الإجراءات الملائمة للحل السلمي للقضايا محل الخلاف.

بينما يصنف " **llllermo. o, DonneiGu** "[٢٣]، مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة أنماط تتضمن: مرحلة انهيار وتفكك النظام التسلطي، ومرحلة التحول الليبرالي، ومرحلة التحول نحو الديمقراطية، ثم مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

ونستخلص من ذلك أن مدخل التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي يفسد عمليات التحول والإصلاح من خلال دور وفعل النخب السياسية وليس عن طريق بنى القوة المتغيرة، ورغم أن هذا المنطق يتفق تمامًا مع الشأن العربي في عمليات تحوله نحو الديمقراطية إلا أن خيارات النخب السياسية لا تحدث من فراغ، ولكنها تتشكل إلى حد كبير بالبنى المجتمعية والتي تتمثل في مجموعة القيود الطبيعية والاجتماعية والفرص المتغيرة، ومجموعة من المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.

٤ـ **المدخل البنيوي The Structuralism Analysis**: تستند تفسيرات هذا المدخل للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي على عمليات التغير التاريخي طويلة المدى، فهذا المدخل لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية ولكن يفسرها وفقًا لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة.

---

(23) Guillermo. O,D. et. al, op. cit, pp-3-6

حيث يفترض هذا المدخل بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساسًا وجوهريًا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية، فرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها[٢٤]، وتعد دراسة **Barington moore** بعنوان **Social origins of dictatorship and demoracy** هي البداية الأولية لهذا المدخل وذلك خلال عام ١٩٦٦م والتي تركزت حول تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والمتمثل في مسار الديمقراطية الليبرالية ـ عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا المتمثل في مسار الفاشية، والمسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين، وهو مسار الثورة الشيوعية ـ خلال عملية التحول التاريخي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين، استندت مقارنة **erMoo** لهذا الموضوع في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث كانت طبقات اجتماعية شملت ـ الفلاحين، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية، وتمثلت البنية الرابعة في الدولة[٢٥].

وتوصل **Moore** إلى أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجًا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة، إلا أن تحليلات **Moore** أغفلت بدرجة كبيرة دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية والحروب في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما أنه لم يهتم بتأثيرات نمو الطبقة العاملة.

وقد قام **Dietrich Rueschemeyer** وزملاؤه عام ١٩٩٢م بالتغلب على السلبيات التي تركها نموذج **Moore** البنيوي بوضع هذه العوامل في تفسيراتهم البنيوية من خلال قيامهم بتحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وبلدان البحر الكاريبي للتعرف على الأنماط التاريخية المقارنة في التطور الديمقراطي مع إدخال مفهوم الطبقة والقوى عبر القومية، في الإطار الذي

---

(24) A. Giddens , " Sociology " , 2 nd edition [London: Cambridge , 1993] pp. 720-721.

(25) Moore , B. " Social origins of Dictatorship and Democracy " [Boston: Beacon press , 1966] pp- 430-431.

صمموه ليدخل في الاعتبار، حيث وجدوا علاقة ارتباطية إيجابية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية[٢٦]، فقد لاحظ هؤلاء أن الطبقات الخاضعة وبصفة خاصة عمال المدن، تعتبر فاعلاً أساسيًا في الدمقرطة من حيث التنمية الرأسمالية تسهم في دفع الديمقراطية لا عن طريق إذكاء يزوغ طبقة جديدة مسيطرة ولكن من خلال إضعاف طبقة كبار ملاك الأراضي، وتقوية العمال المنظمين وتغيير توازن القوى الطبقي ككل[٢٧].

٥- **مدخل التفسير**: ويعد صامويل هانتنجتون هو صاحب هذا المدخل لتفسير التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ويركز هذا المدخل على تحليل طبيعة ونوعية التغير في النظام السلطوي تجاه الدمقرطة، والعوامل والقوى الدافعة للإصلاح السياسي من خلال خلق علاقات ارتباطية تقوم على التأثير والتأثر بين ديناميات التفاعل السياسي الداخلي والخارجي[٢٨]، فبجانب العوامل الداخلية المتمثلة في حدوث هزيمة عسكرية للنظام السلطوي، أو فشل السياسة الاقتصادية، أو ظهور شللية وأجنحة متصارعة داخل القوات المسلحة، أو ازدياد السخط الشعبي، أو خسارة نخبة النظام السلطوي في انتخابات حرة- هناك دوافع خارجية للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تتمثل في، انهيار الكتلة السوفيتية والتغيرات في السياسات الغربية، وفي مواقف هيئات ومؤسسات التمويل الدولية تجاه النظم السلطوية من حيث ضعف أهميتها الإستراتيجية لدى الغرب بعد سقوط الشيوعية، واشتراط إحداث إصلاح سياسي ديمقراطي مقابل تقديم المعونات والمساعدات.

---

(26) Dietrich Rueschemeyer Evelyne Huber Stephens and john Stephens , " Capitalist development and democracy " [Cambridge: Polity press ,1992] p. 47

(٢٧) أحمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث في: علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد " محرران " اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩) ص ص ٢٥٩-٢٦٠

(٣٨) نفس المرجع السابق، ص ٢٥٩.

دوافع وعوامل الإصلاح السياسي

لا يوجد اتفاق بين الباحثين في حقل الدراسات السياسية المقارنة المعاصرة على عوامل ودوافع محددة يمكن أن تؤدي إلى عمليات الإصلاحات السياسية والديمقراطية نظراً لتباين طبيعة النظم غير الديمقراطية قي دول العالم الثالث التي يمكن أن تخضع لعملية الإصلاح السياسي، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى عدم الاتفاق على مفهوم ومحتوى معين للإصلاح السياسي الذي ينبغي القيام به، بجانب الظروف الداخلية والإقليمية والعالمية المحيطة بالدعوة للإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة الديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفقًا لاختلاف درجة التطور في الأنظمة السياسية.

وبوجه عام، ورغم تعدد الأسباب وتباينها والتي أسهمت في حفز مزيد من الإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية داخل البلدان النامية إلا أنه يمكن تقسيمها إلى نمطين رئيسين، يرجع بعضها إلى عوامل ودوافع داخلية، في حين يرتبط النمط الآخر بالعوامل والأسباب الخارجية.

أولاً: العوامل والدوافع الداخلية:

لعبت العوامل الداخلية للإصلاح السياسي في دول العالم الثالث دوراً فاعلاً في الدفع للإصلاح حيث شغلت موقع الصدارة وهناك ما يشبه الاتفاق بين رواد الاتجاهات النظرية الحديثة في حقل السياسات المقارنة على تعدد وتباين هذه العوامل بحيث أضحى من الصعوبة إمكانية الاستناد إلى عامل واحد لتفسير التحولات السياسية والديمقراطية[٢٩]، وعلى هذا النحو ارتأت أدبيات الإصلاح السياسي تداخل كل من العوامل السياسة المؤسسية، والاقتصادية والثقافية السياسة والسلوك السياسي، ومع تعدد العوامل الداخلية الدافعة للإصلاح السياسي يمكن الإشارة إلى عوامل أساسية ثلاث تتمثل في انهيار شرعية النظام، وتنامي سلطة المجتمع المدني، والأزمة المالية والنمو الاقتصادي.

---

(٢٩) انظر: أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية علي مشارف القرن القادم، ط١ (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٢) ص ١٦.

- **Robert Pinkney , " Democracy in the Third world" (Boulder , Colorada Lynne Renner publishers,1994) p. 169**

أ ـ تراجع شرعية النظام: يكاد يكون هناك اتفاق في الدراسات السياسية المعاصرة في أن بدء عملية التحول الديمقراطية وإجراء إصلاحات سياسية يرتبط بتآكل سيطرة النظم السلطوية، وقد يرجع ذلك إلى إدراك النظام السلطوي أنه لم يعد هناك سببًا لوجوده وقد يرتبط ذلك بفقده شرعيته ووجود صراعات داخل النخبة الحاكمة وفي هذا الإطار تبرز قوى معارضة قوية يكون على النظام أن يتعامل معها، ويرى **Thompson**[٣٠] أن بقاء النظام السلطوي مدة طويلة في السلطة يتضمن عدداً من المخاطر على الحاكم السلطوي مثل نمو الشللية والتذمر داخل النظام ومزيد من الاغتراب للجماهير، ومن هنا تأتي المبادرة من قبل الحاكم السلطوي بإحداث إصلاح سياسي تمكنه من تجنب هذه المخاطر فضلاً عن أن هذه المبادرة تخلق أمالاً كبيرة بإمكانية حماية مصالح أساسية للنظام السلطوي نفسه إذا تحول إلى الديمقراطية، وقد يقوم النظام السلطوي بشكل طوعي بترك الحياة السياسية بالاتفاق مع قوى المعارضة وبعض المؤسسات المؤيدة لها، كما قد تؤدي الانتخابات دوراً مهمًا في عملية الإصلاح السياسي حيث تمثل وسيلة للتخلص من النظام السلطوي وفي حالة رفض الحكام السلطويين ترك الحياة السياسية طوعًا فقد يتم استبعادهم قسراً، أو إلقاء القبض عليهم[٣١].

ويرى باحثو الموجة الثالثة للديمقراطية أنه عندما يسقط النظام السياسي ويتراجع الحلفاء عن مساندته وتتفاقم الانقسامات في صفوفه يلجأ للحديث عن الإصلاح السياسي في محاولة منه لامتصاص المخاطر التي تهدد شرعيته ووجوده[٣٢]، وتبدأ هذه المرحلة بخطوة التحرير **liberalization** والتي يرى **Huntington** أنها أولى الخطوات التي تتخذها النظم السلطوية عادة للإفلات من الأزمات الضاغطة عليها، وفي كل الأحوال فإن النخبة السياسية ما أن تبدأ خطوة التحرير حتى تزيد الاحتمالات في إنجاز مزيد من التطوير لعملية الإصلاح السياسي.

ب ـ الأزمات المالية والاقتصادية: يعد فشل النظام السلطوي أو غير الديمقراطي في مواجهة

---

(30) Mark Thompson , " off the Endangered list: Pjilieppine Democratization in Comparative perspective " Comparative politics, vol , 28,No,2,1996.p 181

(٣١) شادية فتحي إبراهيم: محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، مرجع سابق، ص ٥١٠

(٣٢) حنان قنديل: عملية الإصلاح السياسي في مصر بن النظرية والممارسة في: مصطفى كامل السيد "محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ٤٨٢.

الأزمات المالية والاقتصادية أحد أهم دوافع التحول الديمقراطي داخليًا، وقد شهدت العديد من دول العالم الثالث والتي تمثل جل الدول التي تشكل الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي تدهوراً في مستويات أداء أنظمتها خاصة من الناحية الاقتصادية مع تدهور معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة، وتفاقم المديونية الخارجية وعجز النظام على توفير فرص عمل جديدة وبالتالي عدم قدرة النظام على مواجهة مطالب مواطنيه الذي غالبًا ما يكون مقيداً إما بمحدودية الموارد المتاحة أو بسوء استخدام تلك الموارد المرتبط بشبكة من المصالح المتبادلة التي تسعى إلى تكريس الوضع القائم ومقاومة أي محاولة للتغيير[٣٣].

فبطء معدلات النمو الاقتصادي أو توقفها عند حد معين لا تتجاوزه لعدة سنوات، أو مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية طاحنة يؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة ومتعاظمة بين النظام السياسي وقطاعات متعددة من المجتمع، وتشير الدراسات إلى أنه من بين ٢٧ حالة للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي جدت في العالم بين عامي ١٩٧٠، ١٩٩٠ كان عامل النمو الاقتصادي البطيء، والتضخم المتزايد والسريع، سببين أساسيين للتحول في ٢١ حالة منها[٣٤]، وتأخذ الأزمات الاقتصادية والمالية صوراً متعددة كقوة دافعة للتحول تتمثل في ظهور الحراك الاجتماعي المستقل **Independent Mobilization** عند تعرض فئات متزايدة من المجتمع لضغوط وأزمات اقتصادية حيث تصبح الأبواب مفتوحة أمام مثل هذه الحركات والتي تتبع أشكالا بعيدة عن سيطرة هذا النظام تأخذ فيها الطبقة العاملة زمام القيادة[٣٥]، كما تبدأ الطبقات الاجتماعية في إظهار تبرمها خاصة الطبقات التي حظي النظام بتأييدها من قبل، وبالتالي حدوث نوع من الانقسامات بين أعضاء النخبة للتأييد للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي كطريق استراتيجي للخروج من الأزمات الطاحنة، أو الحرص على بقاء النظام بعيداً عن تأثيرات عمليات التحول نحو الديمقراطية بقدر ما أمكن.

---

(٣٣) حسن سلامة: العولمة وتطور النظام السياسي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجاد السابع والثلاثون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠، ص ص ٥٤ـ٥٥

(34) Stephen Haggard and Robert R. Kaufman " The political Economy of Democratic Transition ", (Princeton University press, Princeton, 1995) p.p 33. 36.

(35) Graeme Gill, " Dynamics of Democratization " , (Macmillan press ltd, London, 2000) p.p.16-17.

ج ـ المجتمع المدني: يؤدي المجتمع المدني دوراً محورياً في دعم الديمقراطية وحركات الإصلاح السياسي من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، كما أنه يمثل كيان وسيط يقف بين الدولة والمجال الخاص ويقيد سلطتها، فوفقًا لما ذهب إليه **Madison**[٣٦]، يمثل المجتمع المدني المفتاح لتحقيق التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان الأمر الذي جعل مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني اليوم يستخدمان بشكل تبادلي نظراً لدوره في دعم الثقة والتضامن داخل المجتمع.

ورغم أهمية المجتمع المدني كمحور رئيسي في عمليات التحول نحو الدمقرطة إلا أن باحثي الموجة الديمقراطية الثالثة قد تجاهلوا هذا الدور وما يمكن أن يمارسه من تأثير واضح على عملية الإصلاح السياسي في مختلف مراحلها وربما يرجع ذلك إلى اعتقاد دارسي الموجة الثالثة أن المجتمعات المدنية كانت تتسم بالضعف العام في حالات التحول التابعة لتلك الموجة الأمر الذي جعل التركيز عليها مسألة غير ذات جدوى كبيرة.

ويرى بعض الباحثين أن المجتمع المدني هو الإطار الهيكلي **Structural frame work** الذي تتحرك في ثنياه أي نخبة سياسية، ففيه تتشكل القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في إنجاز التطور الديمقراطي أو التي ليس لديها رغبة في تحقيق هذا التحول، ومن خلاله تستقر ثقافة المجتمع التي تساعد عملية التحول أو تعرقلها، ويعرف هذا الفريق من الباحثين المجتمع المدني بأنه هو " نظام من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيًا، المستقلة نسبيًا عن السلطات العامة والوحدات الإنتاجية الخاصة، القادرة على اتخاذ مبادرات جماعية دفاعًا عن مصالحها، والساعية إلى التعامل مع المؤسسات العامة والوحدات الخاصة وفقًا لقواعد وقوانين مدنية تقوم على الاحترام المتبادل بين الطرفين "[٣٧] ومن نماذج هذه التنظيمات الأحزاب السياسية، النقابات، اتحادات العمال، والمنظمات غير الحكومية.

وقد اهتمت الدراسات السياسية المقارنة بدراسة أبعاد ثلاثة في المجتمع المدني تعد

---

(36) G.B. Madison, "The Political Economy of Civil Society and Human Rights" (London: Rutledge , 1998) p. 11

(37) Philippe C.Schmitter , Civil Society: East and west, in: Larry Diamond and marc E. Plattner " eds ","Consolidating the third wave democracies" , vol,1 , (Baltimore and London: Johns Hopkins University press, 1997) p.240

أكثر تأثيراً في عملية الإصلاح السياسي والتحول إلى الديمقراطية، البعد الأول يتمثل في شكل التوازنات القائمة بين الطبقات الاجتماعية المؤيدة للإصلاح والرافضة له، والبعد الثاني يتمثل في الشروط الثقافية والتنظيمية التي يتعين توافرها في المجتمع المدني حتى يتسنى له ممارسة أكبر قدر من التأثير الفعال على النخبة السياسية، ويتعلق البعد الثالث والأخير ببيان الأشكال المختلفة من علاقة الدولة بالمجتمع المدني، وهي الأشكال التي يكون لها أبلغ الأثر في تحديد مسارات الانتقال إلى الديمقراطية ثم ضمان تماسك الديمقراطية ونضوجها في مراحل لاحقة[٣٨].

وينسب للمجتمع المدني الإسهام في إقصاء عدد من النظم التسلطية والضغط من أجل مزيد من الإصلاح السياسي ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى رفض تنظيمات المجتمع المدني في كثير من الدول الآسيوية لبعض الممارسات السلطوية من قبل قيادتها على نحو ما شهدته إندونيسيا إبان الإطاحة " بسوهارتو "، كما شهدت كل من كوريا الجنوبية وتايوان تعبئة شعبية للمجتمع المدني في مواجهة أنظمة تسلطية، وفي مقابل ذلك أسهمت تلك التنظيمات في كثير من هذه الدول في تدعيم الشرعية السياسية لعدد من الأنظمة ساندت سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تنتهجها هذه الحكومات في ظل عصر العولمة وما يفرضه من تحولات ديمقراطية، فقيم وعادات المجتمع تتغير مع الوقت صوب عدم التسامح مع النظام السلطوي وتركيزه للسلطة وعندما يصل الناس إلى جعل الحريات السياسية والمدنية قيمًا عليا يكونون أكثر ميلاً للمطالبة بالتحول الديمقراطي وإجراء إصلاحات سياسية من خلال إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، والسعي لنمو المنظمات غير الرسمية واتساع مواردها وتمتعها بالاستقلالية[٣٩]، ويعتقد المهتمون بدور المجتمع المدني أن صور التوازنات وأشكال العلاقات التي تقوم بين الطبقات البرجوازية، والوسطى، والعاملة تمثل عاملاً مهمًا في إنجاز عملية الإصلاح السياسي والوصول بها للانتقال نحو الديمقراطية، حيث القوة النسبية للطبقة البرجوازية تكون أشد تأثيراً في دفع عملية الإصلاح السياسي في مراحلها الأولى، بينما يساعد النقل النسبي للطبقة العاملة على تشجيع عملية الإصلاح في

---

(٣٨) نجلاء الرفاعي، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان، في: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين "محرران" التحولات الديمقراطية في أسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩) ص ص ٩٤-٩٦.

(٣٩) أحمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

بدايتها، وكذلك في تحقيق التماسك الديمقراطي في مرحلة لاحقة بالتعاون مع الطبقة الوسطى.

وفي المقابل يرى بعض الباحثين أن هناك عدداً من الشروط التنظيمية تؤثر على مدى كفاءة وحدات المجتمع المدني في التأثير على عمليات الإصلاح السياسي ومن هذه الشروط، القدرة الإستراتيجية، والمجال الشامل، وحكم الطبقة، والتوافق[٤٠]، فالقدرة الإستراتيجية **Strategic Capacity** تعني النجاح في تصميم وتطوير أساليب العمل على المدى الطويل تكتسب الاستقلالية عن التفصيلات الآتية للإعطاء، وتأثير الفاعلين الموجودين خارجها، والمجال الشامل **Encompassing Scope** فيشير إلى قدرة تنظيمات المجتمع المدني على تحديد نطاق اهتمامها وتعيين حدوده، وحكم الطبقة **Class Governance** فهو يعبر عن مقدار نجاح التنظيمات الوسيطة في فرض الالتزام ببرامجها على قوى اجتماعية كبيرة، ثم تأمين استمرار هذا الالتزام والعمل على ضمان استقراره، ويوضح عنصر التوافق **Congruence** إلى التوازن والمساواة النسبية بين تنظيمات المجتمع المدني في قدراتها على أداء مهامها والنهوض بأدوارها، فتوافر هذه الشروط، أو غيابها أو ظهورها بشكل قليل يؤثر بصور مختلفة على عملية الإصلاح السياسي في المجتمعات ذات النظم السلطوية.

د ـ **الثقافة السياسية Political Culture**: تلعب الثقافة السياسية دوراً حاسما في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ويختلف تأثير العامل الثقافي من مرحلة إلى أخرى في إطار عملية التحول، ففي بداية التحول تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكيفًا، ثم تبرز أهميتها مرة أخرى مع إقامة مؤسسات ديمقراطية[٤١]، يتعلم المواطنون من خلالها كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات ويديرونها بالاعتماد على مجموعة من القيم الثقافية الديمقراطية، ومع ذلك فالمداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي اختلفت حول دور الثقافة السياسية في تفسير عمليات الإصلاح السياسي، فيرى مدخل التحديث أن الثقافة السياسية تمثل متغيرا تفسيراً

---

(٤٠) حنان قنديل، عملية الإصلاح السياسي في مصر بين النظرة والممارسة، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

(٤١) شادية فتحي إبراهيم: محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، مرجع سابق، ص ٥١٠

مركزيًا حيث أثبتت معظم الدراسات والمسوح الميدانية وجود علاقة ارتباطية قوية بين مستوى التعليم وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال[٤٢].

في حين يرى المدخل البنيوي أن الثقافة السياسية نتاجًا لعملية الدمقرطة وليست سببًا لها، بينما يتجاهل مدخل التحول، الثقافة السياسية كدافع داخلي للإصلاح السياسي وإنما يرجع التحول الديمقراطي في الأساس إلى حسابات النخب السياسية المتصارعة والتي تدرك أن هناك مصلحة مشتركة وليست قيم مشتركة في الديمقراطية، ويتفق فرانسيس فوكوياما مع مدخل التحديث، حيث يشير إلى أنه من الصعب تصور نجاح الديمقراطية في مجتمع معظم أفراده من الأميين غير القادرين على الاستفادة من المعلومات المتوفرة عن الخيارات المفتوحة أمامه فعلى المرء أن يتعلم قيمًا ديمقراطية جديدة حتى يصبح مشاركًا وعقلانيًا[٤٣] فالثقافة السياسية هي نسق المعتقدات الواقعية والرموز والقيم التي تحدد الموقف إزاء الأحداث السياسية والتي تتأثر بالظروف والأحداث الموضوعية داخل المجتمع[٤٤]، وهذه القيم والمعتقدات والاتجاهات قد تكون دافعا للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي داخل دول العالم الثالث إذا تم تغيير العوامل التي شكلتها والتي تتصل ببنية النظام السياسي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المنظومة القيمية التي يتلقاها الأفراد من مصادر التنشئة المختلفة بجانب حدوث تغير في نمط ثقافة النخبة الحاكمة.

فمفهوم الثقافة السياسية كان أحد المفاهيم التقليدية في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينات والستينيات من القرن العشرين، ثم تراجع الاهتمام الأكاديمي بهذا المفهوم خلال السبعينات ثم عاد الاهتمام بالمفهوم مجدداً منذ الثمانينات وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي التي تواصلت حلقاتها خلال الربع الأخير من

---

(42) Katrin Voltmer, and Rudiger Schmitt. Beck: The Mass Media and Citizens, Orientation Towards Democracy: the Experience of Six. Third – wave democracies in Southern Europe, - Eastern Europe and Latin America, Available at. http:// www. au / Downloads / media – Effects. pdf. 24/7/2005.

(٤٣) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣) ص ص ١٩٠ – ١١٣.

(٤٤) أسامة إسماعيل عبد الباري، الثقافة السياسية المتغيرة لدى الشباب المصري، دراسة مقارنة بين جيلين مختلفين، في: ندوة قضايا الشباب المصري تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، أبريل ٢٠٠٥، ص ١٠٧.

القرن العشرين حيث اهتم الباحثون بمفهوم الثقافة السياسية بصفتها مفهومًا رئيسًا في دراسة أبعاد موجة التحول الديمقراطي نظرًا لأن ترسيخ النظام الديمقراطي والإصلاح السياسي تتطلب عناصر مهمة منها شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع[٤٥]، الأمر الذي دفع العديد من البلدان النامية في إطار أخذها بموجة التحولات الديمقراطية اتخاذ مفهوم الثقافة السياسية كمدخل لدراسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي.

ثانيًا: العوامل والدوافع الخارجية:

أصبح للعامل الخارجي في دوافع الإصلاح السياسي داخل دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط وجودًا ملموسًا يصعب استبعاده أو تجاهله، وتزداد أهمية التطرق للعامل الخارجي أو ضغوط البيئة الدولية في ظل موجة المطالبات القوية للإصلاح في تلك الدول خاصة من قبل المؤسسات الدولية المانحة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وذلك كالتالي:

أ. ضغوط المؤسسات الدولية الاقتصادية المانحة:

يبرز هذا العامل من خلال الدور الفاعل للمؤسسات الدولية والجهات المانحة للقروض والمعونات وهي تربط تقديم المساعدات الاقتصادية بضرورة السير حثيثًا نحو إحداث تحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي، وإفساح المجال أمام المزيد من الحريات السياسية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة تسمح لكافة القوى بالمشاركة دون تقييد نشاط أي منها، تحت مسمى المشروطية والدولية **Conditionality**، بمعنى تحقق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والقضاء على كافة أشكال الفساد بوصفه شرطًا مهمًا للحصول على مساعدات للتنمية الاقتصادية[٤٦].

وهنا لا يجد النظام مفرًا سوى الاستجابة للضغوط الدولية والسير في اتجاه عملية التحول الديمقراطي، كما تمارس تلك المنظمات ضغوطًا للتحول من خلال الربط بين الرغبة في

---

(٤٥) حسنين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة ١٩٧، الحولية الثالثة والعشرون، الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢ـ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(٤٦) حسن سلامة، العولمة وتغير النظام السياسي، مرجع سابق، ص ٥٥.

الانضمام للتنظيمات الدولية وإحداث الإصلاح السياسي، فربط المعونات الدولية بمدى التزام أنظمة العالم الثالث بالتعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية بهدف إتاحة حيز أوسع من تعددية مراكز القوى على الصعيدين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي يسمح بوجود ثقل مضاد لسلطة الدولة[٤٧]، لذا قامت المؤسسات الدولية المانحة بدعم توجهات الإصلاح السياسي عن طريق المساعدات الاقتصادية ودعم استقلالية المجتمع المدني، حيث أسهم صندوق النقد الدولي في تمويل بعض المجالات التي تحقق دفعًا لعملية الإصلاح السياسي من خلال صياغة حلول لمواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعرضت لها بعض الدول الآسيوية خاصة في دول مثل كوريا وإندونيسيا وتايلاند عام ١٩٩٧م والتي كان لها أعمق الأثر على شرعية الأنظمة السياسية[٤٨].

ب. الموجه العالمية للديمقراطية وثورة المعلومات والاتصالات:

حيث تلعب العدوى الدولية أثرها كعامل خارجي للإصلاح السياسي خاصة في ظل العولمة، وتعني العدوى الدولية أن التحول الديمقراطي وإجراء إصلاحات سياسية ناجحة في دولة ما، يشجع على إحداث مثل هذا التحول في دولة أخرى، حيث إن الدولة التي تنتهج المسار الديمقراطي ربما تجعل شرعية جيرانها محل نظر، وتبرز أهمية سمة العدوى الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة والتقدم الكبير في نظم الاتصال وشيوع ثورة المعلومات والتي تمثل أحد المظاهر الرئيسة لعصر العولمة، حيث لم يعد بمقدور النظم الحاكمة في هذه الدول تجاهل حقائق ومعطيات البيئة العالمية الجديدة، فثورة المعلومات والاتصالات جعلت شعوب دول العالم الثالث على دراية ومعرفة بما يجري في مناطق أخرى من العالم، كما وفرت لشعوب تلك الدول مصادر مستقلة للمعلومات، كما أن التقدم المتزايد في وسائل الإعلام والاتصال ينجم عنه تأثير متزايد للرسالة الإعلامية للدول الغربية، التي تنتهج المسار الديمقراطي[٤٩].

ويبرز أثر العدوى الدولية في الوقت الراهن بشكل كبير في التوجه العالمي في المجال الاقتصادي مثل تحرير التجارة، وأسعار العملات، والتكامل الاقتصادي، بجانب أثر

---

(47) Kenneth Christie , " Regime Security and Human Rights in Southeast Asia " , Political Studies, vol, XL111 , 1995, pp.209- 210

(48)Philippe Shcmitter, " The International Context of Contemporary Democratization , " Journal of International Affairs , " N,2, 1994, pp. 16-17

(٤٩) الصادق رابح، وسائل الإعلام والعولمة، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٤٣، مايو ١٩٩٩، ص ص ٢٣ـ٣٨

العولمة كعملية تتجاوز المجال الاقتصادي لتشمل مجالات السياسة والفكر والإيديولوجيا وانعكاسها على إحداث الإصلاح السياسي.

ج. تصاعد الضغوط الأمريكية:

يمكن القول بأن الضغوط الأمريكية قد صارت مصدرا مهمًا لضغوط البيئة الدولية التي تتعرض لها الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وذلك على وجه الدقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، والتي فسرتها الإدارة الأمريكية بأنها ناتجة عن غياب الديمقراطية في الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار ثقافة العنف وسياسة الإرهاب في المجتمعات العربية وأن الأوضاع الداخلية في هذه الدول تفتقد للديمقراطية مما أدى إلى ظهور أفكار وتيارات متطرفة تستخدم العنف كوسيلة لنشر أفكارها داخل مجتمعاتها وضد المجتمع الغربي، نظراً لشعورها تجاهه بالعداء لمساندته النظم السلطوية مما يبرز عملية الضغط على النظم العربية من أجل القيام بعملية الإصلاح السياسي، وقد تعددت المبادرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية في هذا الصدد وذلك كالتالي [٥٠].

- **مبادرة كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق**: وجاءت هذه المبادرة في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢ في خطابه أمام مؤسسة التراث بواشنطن حول الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط من أجل بناء الأمل للسنوات القادمة وقد انطلقت هذه المبادرة من بعض المظاهر السلبية التي رصدها تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢م وتضمنت خمس آليات لتوسيع آفاق الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلدان العربية هي:

١ـ تنمية مهارات الممارسة الديمقراطية من خلال برامج التدريب السياسي في مجال إدارة الحملات الانتخابية والقيادة والتمثيل السياسي.

٢ـ تطوير وسائل الإعلام العربية وتنمية مهارات العاملين بالإعلام بما يتفق ويتناسب مع متطلبات الممارسة الإعلامية في المجتمعات الديمقراطية.

٣ـ تعزيز الدور القوي للمجتمع المدني.

---

(٥٠) انظر: محمد سعد أبو عامود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، مرجع سابق، ص ص ٥٤١ـ٥٤٢.

- معتز سلامة، الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات إستراتيجية، السنة الخامسة عشر، العدد ١٥٣، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٥ ص ص ٥ـ٧.

٤ـ تشجيع حكم القانون من خلال دعم برامج لإنشاء قضاء حر ومستقل.

٥ـ الشفافية والمحاسبة عن طريق برامج لمكافحة الفساد وتطوير أشكال من الحكم الرشيد.

- **خطاب بوش في ٢٦ فبراير ٢٠٠٣** : وكان ذلك أمام معهد أمريكا انتر برايز، حيث أكد على إعادة رسم خريطة المنطقة والعمل على نشر الديمقراطية وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة في المنطقة، وبعد سقوط بغداد أعلن بوش أن العراق الجديد سيكون المثل الذي يحتذى به للديمقراطية في الشرق الأوسط وسيكون دافعًا للتحديث والانفتاح السياسي وتهميش التطرف والإرهاب ثم تبعه في خطاب آخر في مايو من نفس العام بإعلان فكرة إقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط خلال عشر سنوات وذلك تبعًا للتطور الديمقراطي الذي يتم إنجازه.
- **مشروع الشرق الأوسط الكبير**: حيث أعلن ذلك في ١٢ فبراير ٢٠٠٣ ويقوم هذا المشروع على فكرة مؤداها أنه طالما تزايد عدد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة فإنها ستشهد المزيد من التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، وتدعو المبادرة الأمريكية الدول الثماني الصناعية إلى استغلال الفرصة التاريخية القائمة نتيجة تزايد دعوات الإصلاح في المنطقة، وتحرير أفغانستان والعراق – لصياغة – شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير وإطلاق مبادرة لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها وذلك من خلال التحرك على **ثلاثة مستويات أساسية هي**[٥١]:

١ـ تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.

٢ـ العمل على بناء مجتمع معرفي متطور في المنطقة.

٣ـ توسيع الفرص الاقتصادية في المنطقة.

---

(٥١) للمزيد انظر: زينب عبد العظيم محمد، الزاوية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير الأبعاد والدوافع وردود الأفعال، في مصطفى كامل السيد " محرر " ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ص ٧٦ـ٧٨.

- السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام: العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤، ص ص ٢٩٧ـ٣٠١.
- النشرة الإستراتيجية، العدد الأول، السنة الأولى، مركز الحرية للدراسات الإستراتيجية، يوليو ٢٠٠٤، ص ص ٣٧ـ٤٥.

د. الضغوط الأوروبية:

وتتمثل في مبادرة الثماني ومبادرة إسطنبول حيث جاءت التعديلات الأوروبية على المبادرة الأمريكية في قمة مجموعة الثماني في سي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية ١٠ يونيو ٢٠٠٤، لتضفي قدرا من التوازن على الوثيقة الأمريكية وإن كانت قد حافظت على خطوطها العريضة وسميت بخطة إصلاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمجموعة الثماني والتي أكدت على عدة أمور تهم العالم العربي وتأخذ في الاعتبار الحساسيات الرسمية وغير الرسمية التي صدرت عن الدول والمجتمعات العربية، وتدعو المبادرة الأوروبية إلى إقامة شراكة حقيقية مع دول الشرق الأوسط واستئصال الإرهاب من خلال العمل على نشر الديمقراطية والتركيز على قيم الحوار السياسي من أجل دفع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتستند إلى فكرة مؤداها أن تحقيق الأمن في المنطقة والعالم لن يتم من خلال استخدام القوة العسكرية[٥٢]، ثم جاءت مبادرة إسطنبول للتعاون في قمة حلف الأطلنطي في يونيو ٢٠٠٤ لتجدد المخاوف العربية التي كانت قمة الثماني قد خففتها حينما سعت إلى استكمال النقص وإكمال الجانب الأمني الذي لم تتناوله مبادرة الثماني.

الإصلاح السياسي في مصر

قدمنا في المبحث السابق عرضًا للجهود النظرية التي اهتمت بتأصيل عملية الإصلاح السياسي ودوافعها خاصة تفسيرات باحثي الموجة الثالثة للديمقراطية الذين اهتموا ببحث عوامل التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي داخل دول العالم الثالث، كما قدمنا عرضًا موجزًا للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية الإصلاح السياسي، ونستكمل من خلال هذا المبحث فهم عملية الإصلاح السياسي في مصر استنادًا للأطروحات النظرية التي سبق عرضها.

---

(٥٢) انظر:

- **William J. Burns, " Democratic and American Policy in the middle East " Avialiable at: http: // www. state. gov / p / nea / ris / rm / 20713. htm.**
- عمرو حمزاوي، الرؤى الأوربية للإصلاح في العالم العربي: حدود تغير تعريف الحوار الجغرافي وإعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، في مصطفى كامل السيد " محرر " مرجع سابق، ص ص ٥٨ـ ٦٠

عوامل الإصلاح السياسي في مصر:

شهدت الساحة المصرية خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حراكًا سياسيًا ملموسًا وزخمًا من الإجراءات وصفها كثير من الباحثين بأنها خطوات نحو إرساء مزيد من الممارسات الليبرالية في المجتمع المصري، وشكلاً من أشكال التغيير الجزئي في النظام الحاكم بدأ بإلغاء حالة الطوارئ، وتعديل القوانين والتشريعات المقيدة للحريات، وإنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان، وإعطاء مزيد من الحريات لقطاعات اجتماعية معينة خاصة المرأة، وفتح حوار وطني بين الحكومة والأحزاب المصرية لتطوير عملية الإصلاح السياسي، ثم تعديل المادة ٧٦ من الدستور وبعض مواد قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى وانتهاءً بتعديل ٣٤ مادة من الدستور، وقد تركزت وتتابعت هذه الخطوات من قبل النخبة السياسية في فترة زمنية محددة ـ الأمر الذي دفع الباحثين للتساؤل حول مدى توافق الحالة المصرية في مبادرتها لعلمية الإصلاح السياسي مع الأطر النظرية المعروفة والتي سبق عرضها، والعوامل الدافعة إلى تبني خطوات الإصلاح السياسي ودور النخبة السياسية فيها.

ضغوط البيئة الدولية والإصلاح السياسي في مصر:

يقصد بالبيئة الدولية هنا ضغوط الشركاء الدوليين من أجل تطوير النظام السياسي المصري وآلياته والانفتاح أكثر على معارضيه وذلك من خلال الضغوط الأمريكية والأوروبية على النظام السياسي المصري وحكومته من أجل دفعها إلى تبني مواقف أكثر انفتاحًا على المعارضين الأمر الذي أثمر كما يرى الباحثون عن تحسن واضح في أداء الحكومة المصرية في هذا السياق.

١ـ **الولايات المتحدة الأمريكية كعامل خارجي للإصلاح السياسي**: تواكبت الخطوات الإصلاحية المتسارعة في مصر مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية لفرض النموذج الديمقراطي على العالم في أعقاب أحداث سبتمبر عام ٢٠٠٢ – جعل كثيرا من الباحثين يؤكدون أن الضغوط الخارجية كان لها الفضل الأول في دفع النظام السياسي المصري إلى إجراء عملية الإصلاح السياسي، وأن هذا التأثير مارس دوره نظراً لأن النظام نفسه يعاني من مشكلات داخلية جعلته أكثر قابلية للوقوع تحت الضغوط الخارجية، كما أن التحرك صوب الإصلاح مع الركب الدولي يضمن للنخبة السياسية قدراً من الأمن النسبي إزاء البيئة الخارجية[٥٣].

(٥٣) حنان قنديل، مرجع سابق، ص ٤٩٠.

وقد تبلورت ملامح خطاب الإصلاح السياسي الأمريكي في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر في نقاط محددة شملت[٥٤]:

- التأكيد على الحرية وأن هناك نقطة تحول تاريخية لا بد من الوصول إليها.
- إنهاء استثنائية الشرق الأوسط من حركات التحول الديمقراطي حول العالم.
- الاعتراف بالتنوع والخصوصية لهذا الجزء من العالم.
- الإصلاح والتغيير يمكن أن يكون تدريجيا ولكن حقيقيا.
- الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج ولكن يمكن مساعدتها لتنمو من الداخل.
- إمكانية التعامل مع الإسلاميين المعتدلين.

وقد مثلت هذه النقاط الإستراتيجية المحورية لمساعدة الشرق الأوسط على التحول تجاه الديمقراطية، إلا أن العلاقة المصرية – الأمريكية، قد شهدت نوعًا من المد والجزر بسبب رؤيا التفسير لمحددات الإصلاح خاصة المحور المتعلق بأن الإصلاح أمر داخلي ولا يجب فرضه من الخارج والذي أقرته قمة الثماني، حيث جاء التأويل المصري لهذا المحور بأن النظام السياسي المصري هو المسئول عن تحديد ماهية الإصلاح وآلياته، ومدى ارتباطه بظروف الحكومة والشعب، بينما كان التأويل الأمريكي لهذا المحور يعني أن الكرة أصبحت في ملعب الأنظمة السياسية العربية وعليها أن تتخذ تعهداتها بالإصلاحات السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان – وقد امتدت عملية المد والجزر إلى انتقادات مباشرة للنظام السياسي المصري، وقد ظهر ذلك بوضوح أعقاب اعتقال النائب المعارض أيمن نور رئيس حزب الغد يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٥م بتهمة تزوير توقيعات لتأسيس حزب الغد، كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق خارجيتها في أغسطس ٢٠٠٥ من الحكومة المصرية وجود إشراف دولي على الانتخابات الرئاسية التي تجرى لأول مرة بما يمثل فرصة حقيقية للتأكد من مصداقية نتائج هذه الانتخابات[٥٥].

---

(٥٤) نجاد البرعي " محرر " ذكرى ما جرى – الانتخابات الرئاسية المصرية الأولى ٢٠٠٥، (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ٢٠٠٥)، ص ص ٣٧، ٣٨.

(٥٥) لمعرفة تفاصيل التقرير راجع موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت:

Available at: w w w. state. gov/p/nea/ci

- موقع مكتبة الكونجرس:

٢ـ المبادرات الأوروبية كدافع للإصلاح السياسي: وتتمثل في مبادرتي الثماني، وإسطنبول، حيث جاءت مبادرة الثماني لتقدم إدخال بعض التعديلات على المبادرة الأمريكية لإصلاح الشرق الأوسط وأطلق عليها " خطة إصلاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمجموعة الثماني " وقد أكدت هذه المبادرة على الأخذ في الاعتبار الحساسيات الرسمية وغير الرسمية التي صدرت عن الدول والمجتمعات العربية[٥٦]، وقد نصت هذه المبادرة على دعم دول الثماني للإصلاح في المنطقة العربية سيسير يداً بيد مع دعمها للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي – الإسرائيلي، على ألا تكون النزاعات الإقليمية عقبة في طريق الإصلاح مع مراعاة التميز لخصائص دول المنطقة وعدم فرض نموذج خارجي للإصلاح، ولكن أوردت أن الأهمية الكبيرة لهذا التميز ينبغي ألا يستغل لوقف حركة الإصلاح، وقد تضمنت مبادرة مجموعة الثماني بنود المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير باعتبارها مطالب نصت عليها المؤتمرات العربية ذاتها مستدلة على ذلك بوثيقة الإسكندرية ووثيقة صنعاء ووثيقة العقبة واجتماعات وزراء الخارجية العرب وجاءت المبادرة مليئة بالدلالات على أن تقدم خطوات الإصلاح في أقطار المنطقة لا ينبغي أن يسير ضد المعايير المعترف بها عالميًا، ثم جاءت مبادرة حلف الأطلنطي في إسطنبول في يونيو ٢٠٠٤ لتستكمل النقص في مبادرة مجموعة الثماني وإكمال الجانب الأمني الذي لم تتناوله مبادرة الثماني، حيث تضمنت إقامة تعاون أمني عسكري بين الحلف ودول المنطقة يشمل: تقديم النصيحة في الإصلاح الدفاعي، والميزانية العسكرية، والتخطيط العسكري، والعلاقات العسكرية المدنية[٥٧].

ضغوط البيئة الإقليمية والإصلاح السياسي في مصر:

تتمثل الضغوط الإقليمية في ثلاثة محاور رئيسة: الأول تزايد عدد المبادرات الإصلاحية العربية، والثاني هو تزايد مطالب النخب المصرية والعربية بالإصلاح السياسي، وتمثل المحور الثالث في اتساع رقعة الديمقراطيات العربية في دول الجوار.

Available: w w w. icweb 2. eoc. gov/ fd / cs/ egtoc. htm 8/10/2005.

(57) Gc. Gambill., Jumpstarting Arab reform: The Bush Administrations Grater Middle East initiative , middle East intelligence Bulletin , June/ July 2004 , vol 6 , No, 6-7 , Avilable at: w w w. state. gov/p/nea/ci

(٥٨) انظر نص مبادرة إسطنبول على شبكة الإنترنت:

Available at: http: // www. Nato. int / docu / comm/ 2004/ 2006- istanbul/ clocu-cooperation – htm.

١ـ المبادرات الإقليمية العربية للإصلاح السياسي: تعاقبت المبادرات العربية للإصلاح في إطار متزامن بشكل غير مسبوق في بلدان عربية وقفت طويلاً ضد دعاوى الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تحت حجج الخصوصية والصراع العربي الإسرائيلي، وتشمل هذه المبادرات، وثيقة صنعاء للإصلاح في ١٠ يناير ٢٠٠٤، ووثيقة الإسكندرية في ١٣ مارس ٢٠٠٤، وثيقة المؤتمر العربي للإصلاح أبريل ٢٠٠٤ ووثيقة قمة تونس للإصلاح مايو ٢٠٠٤، ووثيقة مؤتمر الدوحة للإصلاح في يونيو ٢٠٠٤، وجاءت هذه المبادرات بشكل متتال كمحاولة للرد على الضغوط الدولية من أجل إجراء إصلاحات ديمقراطية في الأنظمة العربية من جانب، وتلافت الانتقادات التي وجهت إلى المبادرات الخارجية من الأوساط العربية الرسمية خاصة من زوايا، الخصوصية، والتدرج، الأولويات، ومصير القضايا الكبرى في المنطقة مثل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي واحتلال العراق[٥٨]، فقد جاءت وثيقة الإسكندرية كإحدى الوثائق المهمة في تحليل الموقف الشعبي والرسمي العربي حيث أكدت على الخصوصية وبلورة مشروع شامل للإصلاح يسمح بالتعامل مع كل قطر على حدة وطالبت بوضع القضايا الإقليمية في أجندة الاهتمام وعدم إغفالها مع التوجه الداخلي للإصلاح، وفي مقدمة تلك القضايا، الحل العادل للقضية الفلسطينية، وتأكيد استقلال العراق، كما قدمت مجموعة من الرؤى المحددة للإصلاح في المجال السياسي ينبغي ترجمتها إلى خطوات ملموسة في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني تتمثل في:

الإصلاح الدستوري والتشريعي، وإصلاح المؤسسات والهياكل السياسية، وإطلاق الحريات[٥٩]، ولكن رغم أهميتها كمبادرة إلا أنها لم تكن حاسمة في طرح الإصلاح في الجانب السياسي الأمر الذي عرضها للنقد من قبل المحللين السياسيين باعتبارها مسالمة وجاءت مكررة الطرح المتداول على المستوى العربي خلال العقدين الماضيين، كما أنها تحدثت بغموض عن الخصوصية وافتقدت النظرة الواضحة لطبيعة الفاعل المنوط به

---

(٥٨) معتز سلامة: الإصلاح السياسي، السياسية الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات إستراتيجية، السنة الخامسة عشر، العدد ١٥٣، مؤسسة الأهرام م، ٢٠٠٥، ص ٧.

(٥٩) وثيقة الإسكندرية: مؤتمر قضايا الإصلاح العربي– الرؤية والتنفيذ، مكتبة الإسكندرية، مارس ٢٠٠٤، ص ص ٦ـ ١٠.

تحقيق التغيير، كما رأى المحللون أن الوثيقة صدرت عن مفكرين ومثقفين مرتبطين بأنظمة الحكم وصناع القرار ومن ثم كانت أفكارهم معبرة عن الموقف الرسمي العربي ولكن بغطاء أهلي[٦٠].

وعلى نفس الاتجاه الذي اتخذته وثيقة الإسكندرية، تبنت وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح[٦١]، التي صدرت عن القمة العربية في تونس في ٢٣ مايو ٢٠٠٤ ـ المطالب الإصلاحية المطروحة في وثيقة الإسكندرية ولكن بقدر من العمومية، حيث أكدت على مواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ومضاعفة الجهود الدولية لتحقيق التسوية العادلة والشاملة في منطقة الشرق الأوسط.

وجاءت هذا المبادرة بعد الكشف عن المبادرة الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط لتقدم ثلاث تيارات حول المشروع الأمريكي للإصلاح، تمثل التيار الأول في الرفض لهذا المشروع بزعم عدم قبول فرض نمط إصلاحي معين من الخارج مثل هذا التيار كل من مصر والسعودية، ثم التيار المؤيد لهذا المشروع بزعم عدم التعجل في الرفض، وبحث وتفهم المطالب الداعية للإصلاح والحذر من رفض المبادرة والتمسك بالقديم ومثل هذا التيار دولة الكويت، ثم التيار الثالث وهو التيار الواقعي التوفيقي والذي رأى عدم الممانعة في أن تلتقي المبادرات الإصلاحية الداخلية والخارجية في منتصف الطريق ومثل هذا التيار دولة البحرين، الأمر الذي جعل بعض الباحثين ينظرون إليه على أنه يمثل محنة للإصلاح في العالم العربي ما بين النظام المنشود، والنظام القائم[٦٢].

وقررت وثيقة بيروت الصادرة في ٢٩ـ٣٠ مارس أن قضية الإصلاح السياسي أكبر وأعقد من أن تتصدى لها الحكومات العربية وحدها وقد آن الأوان لقيام شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في كل بلد عربي وبين حكومته تتناول هذا الملف، وتنطلق من نية صادقة لتحقيق هذا الإصلاح بعيداً عن الرغبة في التسويف

---

(٦٠) معتز سلامة (٢٠٠٥) مرجع سابق، ص ٨.

(٦١) انظر وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح على شبكة الإنترنت:

Available at: http: // awww. aman – Palestine. org/ arabic/ Documents / Tunis- reform. a. pdf.

(٦٢) معتز سلامة، مرجع سابق، ص ٩.

أو المناورة لاحتواء الضغوط الخارجية، وأشارت الوثيقة إلى أن الضغوط الداخلية تفرض ضرورة التعجيل بخطوات الإصلاح حتى تبتعد المجتمعات العربية عن مخاطر وأشكال الفوضى التي تهدد استقلالها وتعرضها لمزيد من التدخلات الخارجية[٦٣].

وقد جاءت وثيقة بيروت موجهة بشكل محدد إلى القادة العرب حيث قررت حق كل شعوب دول الجامعة العربية في التمتع بأنظمة حكم تمثيلية مدنية يكون فيها الشعب هو مصدر كل السلطات، وأن تصون هذه الدساتير الحق في التعددية الفكرية والسياسية وتشكيل الأحزاب والجمعيات الأهلية، وضمان الحقوق والحريات العامة، وإلغاء الأحكام العرفية ووقف العمل بالقوانين الاستثنائية، ورفع الرقابة عن كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

٢ـ **النخبة المثقفة وضغوط الإصلاح السياسي**: شهدت الحياة السياسية المصرية عقب العدوان الأمريكي على العراق زخما شديداً حول الإصلاح السياسي فقد كان احتلال العراق هو الشرارة التي دفعت النخبة السياسية والثقافية المصرية لمناقشة إشكالية الإصلاح السياسي حيث قامت الأحزاب المصرية بالتنسيق فيما بينها مع منظمات المجتمع المدني لطرح رؤية شاملة للإصلاح السياسي والديمقراطي وطالبت العديد من القوى السياسية والشخصيات العامة بضرورة الإصلاح الشامل والجاد من الداخل قبل أن يُفرض التغيير من الخارج كما حدث في العراق، هذا الجدل السياسي الذي أثارته النخبة المثقفة نتج عنه طرح رؤيتين للإصلاح والتحول الديمقراطي، الأولى طرحتها القوى السياسية والأحزاب خارج السلطة وتتركز في البدء بإصلاحات سياسية شاملة تشمل رفع حالة الطوارئ، وتعديل الدستور، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات السياسية والنشاط السياسي، وإشراف القضاء على الانتخابات. والرؤية الثانية طرحها الحزب الوطني من خلال وثيقة حقوق المواطنة والديمقراطية تركزت حول تغيير البنية الثقافية، وتحسين العلاقة بين المواطن والدولة، وتفعيل دور الشباب والمرأة والمجتمع

(٦٣) إبراهيم البيومي غانم: مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي، في: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص ٤٣٨ – ٤٤١.

المدني، وإعادة النظر في قوانين الانتخابات والممارسة السياسية والنقابات المهنية[٦٤].

وقد ضاعف من دور النخبة المصرية المثقفة في ضغوطها للإصلاح المبادرات الخارجية لإحداث تحولات ديمقراطية وسياسية في المجتمعات العربية ومنها مصر، حيث انقسم النخبة إلى تيارات ثلاثة إزاء هذا الوافد من الخارج، التيار الأول: رأى قبول وتأييد وتوظيف الضغوط المتصاعدة على النظم العربية لتغيير هياكلها، ويزعم هذا التيار أن القوى الإصلاحية داخل المجتمعات العربية ضعيفة ومستهدفة من قبل الأنظمة العربية التي فشلت في التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية كما يرى أصحاب هذا التيار من النخبة أن هناك تحولاً حقيقيًا في السياسية الأمريكية تجاه النظم العربية يجب التفاعل الإيجابي معه وتوظيفه للإطاحة بالنظم العربية وتحرير الشعوب من الحكم السلطوي، والتيار الثاني: عبر عن الرفض القاطع للتغيير من الخارج ووصفوه بأنه صورة صريحة للتدخل الاستعماري في الشئون الداخلية للوطن العربي وأن هذا الوطن بتاريخه لا يحتاج سوى العودة لتراثه القديم[٦٥]، وأن الإصلاح لا بد أن يولد من الرحم العربي وفقًا لحوار شامل وحقيقي على أن يتم في إطار ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات لجميع القوى السياسية.

أما التيار الثالث: فيرى أهمية قبول فكرة الإصلاح على أن تنبع من داخل المجتمع العربي لكي تراعى خصوصيته الثقافية وأوضاعه الاجتماعية والنظر في مدى استعداد المجتمعات العربية بشكلها الراهن لعملية التحول الديمقراطي والسياسي بشكل حقيقي ويرون أن عملية التحول ليست قرارا سياسيا بحتا تتخذه قوى داخلية أو خارجية تنصاع له الجماهير، ولكن هي جزء لا يتجزأ من عملية تحول وتوازن اجتماعي وثقافي تعزز من قيم التعددية والتسامح والاعتدال وهي بهذا الشكل تشير إلى أن المجتمع العربي لم يصل بعد لهذا التوازن الذي يسمح بإجراء تعديلات سياسية وديمقراطية متكاملة الأركان تحت الضغط الخارجي أو المبادرات الداخلية وأن الإجراء الآمن هو البدء في عمليات التحول والإصلاح المتدرج.

---

(٦٤) حسن أبو طالب: ثلاثية الإصلاح والحريات والمعرفة ـ التقدير الاستراتيجي العربي (القاهرة ـ مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٤) ص ٤٢٦

(٦٥) ثروة إسحاق: الإصلاح أم التنمية: مجلة شئون الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد ١١، ٢٠٠٤، ص ١٥٢.

٣ـ الحركات الاجتماعية الجديدة وضغوط الإصلاح: ظهرت هذه الحركات في ظل تنامي المطالب الداخلية بالإصلاح والتي انخرطت فيها أحزاب وقوى المعارضة وتنظيمات من المجتمع المدني وقطاعات من المثقفين، وقد حظيت هذه الحركات بتغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام العالمية، مما شكل نوعًا من الحرج للنظام السياسي المصري، ورغم أن هذه الحركات تباينت في مطالبها ما بين العامة والفئوية إلا أنها أوجدت لها قاسمًا مشتركًا وهو الدعوة للإصلاح والتغيير، وقد ساهم وجود تلك الحركات في تنشيط المجتمع المدني وقلل من التجاوزات في العمليات الانتخابية، ورغم أن هذا النوع من الحركات معروف على المستوى العالمي إلا أنه من المفاهيم الجديدة التي دخلت القاموس السياسي العربي والمصري نظراً لحداثتها، وتقدم موسوعة علم الاجتماع تعريفًا للحركات الاجتماعية بأنها " الجهود المنظمة التي يبذلها عدد من الناس المؤثرين، وتهدف إلى تغيير أو مقاومة تغيير جانب أساسي في المجتمع "[٦٦].

ومن أهم هذه الحركات على الساحة المصرية:

أـ الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية ": ولدت هذه الحركة في نهاية عام ٢٠٠٤م، واتخذت لها شعار " كفاية " بعد مظاهرة لها أمام دار القضاء العالي طلب فيها الأمن من المشاركين عدم الهتاف فقام المشاركون بتكميم أفواههم بملصقات حملت عبارة كفاية، وشكل ذلك فيما بعد رمزاً للكلمة، وينص البيان التأسيسي للحركة، على أن أعضاءها مواطنون مصريون اتفقوا مع اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية والمهنية على وجود مخاطر وتحديات هائلة تحيط بالأمة، وأجمعوا على أن الاستبداد الشامل هو السبب في عدم قدرة مصر على مواجهة هذه المخاطر، الأمر الذي يستلزم إصلاح سياسي شامل، وتداول فعلى للسلطة، وإعلاء القانون، واستقلال القضاء، وإنهاء احتكار الثروة الذي أشاع الفساد والظلم الاجتماعي، والعمل على استعادة دور مصر

---

(٦٦) أنظر: عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي " نظرية عامة " . بحث في – الحركات الاجتماعية في العالم العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)ص ٢٦ .

- **John Hoffman , Paul Graham , " Introduction To Political theory" (London: Pearson Longman , 2006) pp. 317 – 322**

الذي فقدته في كامب ديفيد[٦٧]، وأكدت الحركة على شعارها " لا للتمديد . . لا للتوريث . . كفاية " عملت كفاية إلى انتهاج سلوك سياسي تجاوز كل ما كان يعد من المحرمات السياسية المصرية حيث أعلنت تمردها على سياسة القاعات المغلقة، وانطلقت إلى الشارع بهدف ممارسة حق التظاهر السلمي، وبهذا حصلت الحركة بفعل أسلوبها الاحتجاجي غير التقليدي على اهتمام إعلامي عربي ودولي فاق ما حازته من قبل المعارضة المصرية مجتمعة[٦٨]، وفي ٣١ مارس ٢٠٠٥ طالبت الحركة بالآتي :

١ـ إلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية .
٢ـ إطلاق حق كل القوى المدنية في التنظيم وتشكيل الأحزاب والنقابات والهيئات والجمعيات بدون قيود .
٣ـ الاعتراف بحق التظاهر والاعتصام السلمي .
٤ـ إطلاق حريات التعبير وتحرير أجهزة الإعلام .
٥ـ تشكيل جمعية وطنية تأسيسية تشرف على إعداد دستور جديد للبلاد .
٦ـ تأسيس جمهورية برلمانية تفصل بحسم بين السلطات وتحد من استبداد الحاكم .
٧ـ المطالبة بفترة انتقالية مناسبة قبل إجراء الانتخابات .

وقد رفضت الحركة التعديل الدستوري بحجة أنه تعديل معكوس يمهد للتوريث ويغل من يد المحكمة الدستورية عن النظر في مدى دستورية قانون انتخابات رئيس الجمهورية .

ب ـ التجمع الوطني للتحول الديمقراطي (الجبهة الوطنية للتغيير) : ويطلق عليه كذلك اسم

---

(٦٧) انظر الأتي : أحمد بهاء الدين شعبان، الانتخابات والحركات الاجتماعية : كفاية، وجماعات حقوق الإنسان في ندوة : التحولات في الخريطة السياسية المصرية – قراءة في الأداء السياسي للقوى والأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث السياسية، ٢٠٠٦، ص ص ١١، ١٢

=

- نجاد البرعي (محرر) ذكرى ما جرى، مرجع سابق، ص ٥٥ .
- موقع حركة كفاية على شبكة الإنترنت
- **Available at : http : // www. haraka . masria: net**

(٦٨) التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، ص ٤٠٩ .

الجبهة الوطنية للتغيير وقد نشأ هذا التجمع بمبادرة من عدد من السياسيين والمفكرين والأكاديميين يوم ٤ يونيو ٢٠٠٥، ووجه المشاركون فيه نداء لكافة القوى الوطنية للانضمام إليه من أجل تشكيل جبهة وطنية تتوافق حول رؤية إستراتيجية للتغيير السياسي في مصر تشمل وضع دستور جديد للبلاد، وحدد التجمع هدفه في بلورة الأفكار التي تخرج مصر من حالة الجمود الراهن، ويتضمن البرنامج السياسي لهذه الحركة مشروعًا للتغيير الديمقراطي وفق عدد من المبادئ أهمها:

١. أن تكون السيادة للشعب والحاكمية للشعب.
٢. المواطنة المتساوية بين أبناء المجتمع.
٣. سيطرة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز.
٤. تداول السلطة.

ج ـ **حركة ٩ مارس**: وتسمى كذلك بمجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات وقد ولدت هذه الحركة في مايو ٢٠٠٣ عقب الاحتلال الأمريكي للعراق، ويرى أساتذة الجامعات المؤسسون لهذه الحركة أنهم يستطيعون التأثير في محيط عملهم ولذلك رأوا أن الحديث عن استقلال الجامعة يكون أكثر تأثيراً ومدخلاً إلى التفاعل مع الأوضاع السياسية في مصر والمنطقة العربية وباعتبارهم يتحملون العبء الأكبر كقادة رأي وأصحاب رؤية في المجتمع(٦٩).

د ـ **التحالف من أجل الديمقراطية والإصلاح**: تكون هذا التحالف من ثلاث منظمات نشطة في مجال حقوق الإنسان هي، جماعة تنمية الديمقراطية، وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة – بهدف تطوير العمل الديمقراطي في مصر، وطرح التجمع بمبادرته الرئيسة من خلال تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة، وطرح عدد من الخطوات الأساسية لضمان انتقال سلمي وهادئ تجاه الديمقراطية، وتشمل هذه الخطوات ثلاث مراحل رئيسة هي:

ـ **المرحلة الأول**: وتنطلق من خلال مسارين يعملان في نفس الوقت جنبا لجنب، المسار الأول هو مسار الحقيقة يبدأ بإصدار رئيس الجمهورية قرارا بإلغاء حالة الطوارئ

(٦٩) انظر موقع الحركة على شبكة الإنترنت: Available at: Kifahaaby.com

وتشكيل لجنة مستقلة للحقيقة والإنصاف تكون مهمتها إجراء تحقيق علني في أعمال الفساد والجرائم الأخرى التي ارتكبت في حق الشعب المصري في الفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠٠٤ وأن يكون من حقها استدعاء من ترى استدعاءه للمثول أمامها مهما كان موقعه وأن تعلن نتائج تحقيقاتها على الرأي العام في موعد غايته ديسمبر ٢٠٠٦، على أن يصدر رئيس الجمهورية عفوا شاملا عن كل من ارتكب جريمة في حق الشعب المصري خلال تلك الفترة بشرط إعلانه الحقيقة كاملة وإقراره بمسئوليته عما حدث ورد ما اختلسه للخزانة العامة. والمسار الثاني هو مسار تنشيط خلايا المجتمع بالاستعانة بخبراء دوليين بحيث تقوم مجموعة العمل القانونية في مدة زمنية تنتهي في ديسمبر ٢٠٠٦ من حصر ومراجعة جميع القوانين المصرية التي تتصل بحرية التعبير والحقوق المجاورة لها ومطابقتها على نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وغيرها، ثم تقديم تعديلات تشريعية.

ـ **المرحلة الثانية**: تبدأ من ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ديسمبر ٢٠٠٨ وفي هذه المرحلة يتم انتخاب لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يتخلص من كافة العيوب السابقة.

ـ **المرحلة الثالثة**: ويتم فيها الاستفتاء على الدستور الجديد خلال عام ٢٠٠٩ ثم تجرى على أساسه انتخابات برلمانية ورئاسية في مدة أقصاها عام ٢٠١٠، وترى المؤسسات المنضمة لهذا التحالف أن تلك المراحل ضرورية لترتيب حقيقي إلى الديمقراطية[٧٠].

(٧٠) نجاد البرعي، مرجع سابق، ص ٦٢.